

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9416

الأربعاء، 13 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة (ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إفتيغنييفا
	إكوادور السيد بيريس لوسي
	الإمارات العربية المتحدة السيدة شاهين
	البرازيل السيد فرانسوا دانيشي
	سويسرا السيدة بيرسفل
	الصين السيد داي بنغ
	غابون السيدة نغيما ندونغ
	غانا السيد أغيمان
	فرنسا السيد أولميدو
	مالطة السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد كاريوكي
	موزمبيق السيد إراشندي غوفيا
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة توماس - غرينفيلد
	اليابان السيد هامماتو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-26655 (A)



افتُتِحَت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة من السفير هارولد أدلاي أغبيمان، الممثل الدائم لغانا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان.

أعطي الكلمة الآن للسفير أغبيمان.

السيد أغبيمان (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للفقرة 3 (أ) «4» من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة الجزاءات المفروضة على السودان خلال الفترة من 16 حزيران/يونيه إلى اليوم.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت اللجنة التقرير المؤقت لفريق الخبراء المعني بالسودان، عملاً بالقرار 1591 (2005)، بصيغته المجددة بموجب القرار 2676 (2023). واجتمعت اللجنة أيضاً مرة واحدة في مشاورات غير رسمية، في 11 آب/أغسطس، واستمعت إلى عرض قدمه فريق الخبراء المعني بالسودان بشأن تقريره المؤقت.

وقدم التقرير المؤقت وسط تصاعد العنف في الخرطوم وامتداده السريع إلى دارفور نتيجة القتال الدائر بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية منذ 15 نيسان/أبريل. وأبلغ الفريق اللجنة في تقريره المؤقت عن تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في دارفور. وأدى القتال المكثف، ولا سيما في الجنية، إلى نزوح السكان المدنيين إلى البلدان المجاورة. كما استهدفت المدارس والمساجد والمستشفيات، في حين نُهبَت المنازل ومجمعات المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن الفريق يواصل تحقيقاته ومن المتوقع أن يقدم التقرير النهائي في كانون الثاني/يناير 2024. وستواصل اللجنة الاستجابة لاحتياجات المجلس على النحو المعرب عنه في القرارات ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير أغبيمان على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أتقدم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر الحالي. وأشكر معالي السيد هارولد أدلاي أغبيمان سفير غانا، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان، على تقريره الدوري.

أود أن أستهل بالتأكيد على أن القوات المسلحة السودانية تواصل حربها العادلة والدفاعية ضد مليشيات الدعم السريع المتمردة التي تشن حرب عدوان شامل على الدولة السودانية منذ 15 نيسان/أبريل. إن حكومة السودان تمسك بزمam المبادرة السياسية والأمنية وتتواصل مع كافة القوى الإقليمية والدولية من أجل إنهاء الحرب ووضع حدٍّ لمعاناة المواطنين.

يجدر بالذكر أن موقف الحكومة السودانية من إنهاء التمرد يجد الدعم الكامل والمؤازرة التامة من أطراف المجتمع السوداني التي ترفض بشدة وجود قوات الدعم السريع المتمردة ومن شابعها في أي معادلة سياسية أو أمنية في السودان، وذلك بعد أن تم حلّ هذه القوات بقرار سيادي، سيما بعد ما شهده مواطنونا من جرائم ممنهجة وواسعة النطاق ترتكبها هذه المليشيات في الخرطوم وإقليم دارفور. وليس أدلّ على ذلك من الأحداث المروعة التي شهدتها ولاية غرب دارفور ومدينة الجنية، والتي نتوقع أن يكون فريق الخبراء المعني بدارفور بموجب القرار 1591 (2005) قد قام برصدها وتوثيقها في تقاريره المقدّمة إلى لجنة الجزاءات.

في هذا السياق، نرحب بفرض السلطات المختصة بالولايات المتحدة الأمريكية جزاءات بحق المسؤول الثاني بالمليشيات المتمردة

ذلك، وهو عامل جديد في الصراع، أن يتم الترويج لوضعية القتال الحالي والباس موجة العدوان لباساً دينياً من قبل الموجات البشرية التي تدعم المجهود القتالي للدعم السريع والمتأثرة بتخريجات محددة توظف لتبرير الانتهاكات، يقوم بها بعض الشيوخ في الساحل بزج عقيدة الإمام الغائب في لجة النزاع، وذكرت ذلك للإحاطة بالظاهرة المتعددة المحاور.

ولذلك لا بد من أن تغير الأمم المتحدة من سرديتها وطريقة تغطيتها لهذا العدوان المسلح الذي تغذيه دوائر سياسية وتجارية ونخب وشيوخ دين، كلٌ يحشد منتجاته ومدخلاته، ويواجه السودان وحده هذا التحدي وإسقاطاته نيابة عن العالم. يجب أن يهتم المجتمع الدولي بالمتغيرات الأمنية والديمقراطية والبيئية التي تعتمل في منطقة الساحل وأثر ذلك على إقليم دارفور والسلام الإقليمي بالمنطقة. إن التغير المناخي قلّص من دورات المحل والجفاف التي كانت عشيرة فأصبحت سنوية، وبحلول عام 2050، يرحح هجرة أكثر من 85 مليون أفريقي من المنطقة، حيث تزداد نسبة التشرّد الداخلي وتتفاقم البطالة مما يسهّل جذب الشباب إلى الانضمام للحركات المسلحة إما عبر المغريات المالية أو السياسية، أو بتحقيق حلم "الدورادو" في وادي النيل، كما أثبتت الأحداث الجسام التي يتصدى لها السودان منفرداً.

إن الفقر والبطالة وانتفاء العدالة الاجتماعية والنزاعات المسلحة والتغير المناخي كلها عوامل تقاوم من القضاء على السلام الإقليمي. إن الزحف الصحراوي والتغير البيئي والجفاف تشجّع على هيمنة العقل الرعوي وتعزز ظاهرة الرعوية الثقافية التي شكلت المزاج العام للعناصر البشرية العابرة للحدود، وتتمثل الآن تمثلات أسطورية دينية تماثل سياق حركة داعش وبوكو حرام، وتتمثل مصالح مجنية من الأسلاب والغنائم في وضعية الحرب. هناك دوائر تستغل هذا المتغير لتغيير الخارطة السياسية من وادي النيل إلى غربي الأطلسي. إن هذا التطور يعرقل جهود بناء السلام لأنه يفرض حالة نزاع مستدام ويقوّض الأمل الديمقراطي وحكم القانون، ويهدد جهود التنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويحدّ من فرص إقامة نظام دولي مستقر ينعم بالأمن والسلم ومراعاة حقوق الإنسان .

وقائدها بغرب دارفور لتخطيطهم وإشرافهم على الفظائع التي ارتكبتها عناصرهم بحق المدنيين في السودان، بما يشمل أعمال عنف جنسي تتعلق بالصراع والقتل على أساس الانتماء العرقي. من هذا المنطلق، ندعو الدول الأخرى لإدانة هذه الجرائم البشعة وتحميل قادة المليشيات المسؤولية على جرائمهم بحق الشعب السوداني والدولة السودانية. لقد أدت هذه الجرائم إلى الإضرار بالأمن القومي والإقليمي والدولي، وتضررت منها القطاعات الهشة كالنساء والأطفال، وتشمل هذه الجرائم التدمير الممنهج للاقتصاد والأسواق، وإجهاض أولويات التنمية المستدامة، وزيادة أعداد النازحين، ووقف الإنتاج وانقطاع انسياب عجلة العمل للتأثير بشكل كبير على مناطق الإنتاج الغذائي بالحضر والريف وعرقلة عمليات الزراعة والصناعة.

لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن الهدف الكبير الذي تقصده المليشيات هو مخطط استيطاني هدام جلب له المقاتلون والمرترقة من عدد من الدول. إن تمركز مليشيات مسلحة لا يضبطها وازع أخلاقي ولا رادع قانوني في إقليم دارفور يمثل انتهاكاً للقرار 1591 (2005) نفسه. حيث أن القرار يمنع القوات المسلحة من نقل الأسلحة والمعدات الحربية والعسكرية إلى الإقليم مما يشجع على سيطرة تلك القوات والمليشيات الرديفة التي تعاونها في الإقليم، وهذا يشجع على إطلاق أنشطة التهريب وتجارة السلاح والمخدرات. وتؤدي تلك الوضعية إلى الحد من قدرة الدولة على ضبط الحدود وصدّ المليشيات المتحالفة للسيطرة على الإقليم. يجب عدم السماح للمليشيات المتقلّبة وردائفها من العصابات بتحويل الإقليم إلى "تورابورا" جديدة، وزعزعة السلام الإقليمي والدولي من هناك، وينبغي دعم الدولة لبسط سيطرتها على الإقليم وتعزيز وجودها العسكري للحد من الفراغ الأمني في الإقليم، والحيلولة دون إغلاق الحدود مع الجوار الغربي، وإن أي تقاعس عن تعزيز ذلك المجهود سوف يؤثر بالضرورة على وضعية السلام الإقليمي والدولي.

إن القوات المتمردة وديفها من المرتزقة تلجأ إلى فتح جبهات قتال عديدة في دارفور وغيرها بغرض إنهاك الجيش، وهي تتلقى الدعم المالي والعسكري بأريحية من بعض الدول. إن الأخطر من

السوق الاقتصادية وتُفقر المواطن بنهب الموارد والمعادن النفيسة التي لا يدخل ريعها في خزانة الدولة. هذا النظام المستحدث يعول على استخدام الفاعلين خارج نطاق الدولة ضمن أسلوب الحرب اللامتماثلة "Asymmetrical War" واستخدام دوامة العنف المتوالي عبر دوافع خارجية لتفكيك الدولة الوطنية. ونشكر حكومة الولايات المتحدة على إعلانها مبالغ إضافية بواقع 165 مليون دولار لصالح العمل الإنساني الذي يستهدف السودانيين الذين تأثروا بجريمة العدوان.

هناك عامل مهم جداً. لقد أورد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة (S/2023/644) استهداف قوات الدعم السريع عبر ما وصفه بالمجموعات الإجرامية التي تعمل تحت سيطرة تلك القوات بارتكاب سلسلة جرائم ضد مقار الأمم المتحدة للحصول على المواد الاستهلاكية والبترول والأغذية ومياه الشرب والسيارات في الخرطوم وفي دارفور، وإنشاء قواعد انطلاق عسكرية في مواقع سكنية. حيث ورد أن الدعم السريع ارتكب خلال الفترة التي يشملها التقرير من 7 أيار/مايو إلى 20 آب/أغسطس 175 حادثة انتهاك أمنية ضد الموظفين التابعين للمنظمات الطوعية الحكومية وغير الحكومية ونظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، والذي يضم حوالي 50 منظمة تعنى بتنفيذ عمليات الأمم المتحدة ضمن الحد المعقول من المخاطر بهدف تحقيق الإدارة الفعالة ضمن البيئة المتغيرة التي أفرزتها الحرب وجرائم الدعم السريع في دارفور.

ويعزز ذلك ما ذكره المركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام أنه منذ شهر نيسان/أبريل هناك توجه متزايد من قوات الدعم السريع لاحتلال منازل المدنيين الخاصة والمباني وبسط السيطرة عليها متضمنة العديد من مقار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن (UNSMS) لتحويلها إلى مراكز عمليات تتبع له، وهو ما اعتبر بمثابة تحدٍ يسهم في مفارقة مستويات المخاطر التي تواجهها الأمم المتحدة وبالأخص وكالاتها: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)، موئل الأمم المتحدة (UN-Habitat)، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC)، منظمة العمل الدولية (ILO)، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (UNAIDS)، مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)، والصندوق

إننا نناشدكم في مجلس الأمن أن تعملوا على إدخال تلك السردية إلى دائرة السجال وتجديد النظرة إلى النزاعات ومسبباتها في أفريقيا من أجل البحث عن مقاربة بديلة لاستدامة السلام الواقعي عبر إمكانات جديدة لمخاطبة السياقات المحلية، والالتزام مع الفاعلين المؤثرين ضمن شراكة الملكية والبصمة الوطنية والانعطافة العملية لبناء السلام في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، يمكن عبرها تحقيق خطة السلام الجديدة التي طرحها الأمين العام مؤخراً.

ولذلك أطلب من مجلس الأمن أن يمارس سلطته الاختيارية بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة بإضافة المستهدفين بالجزاءات لتشمل الذين سمحت لهم الحكومة السودانية بفرص التمثيل وعلى أعلى المستويات ولكنهم اختاروا الانضمام إلى موجة العنف الجديدة بدوافع التهميش، ورفضوا كل الفرص التي قدمت لهم بالانضمام إلى الشراكة السياسية لما بعد الحرب الأهلية، وينضمون الآن لدعم المجهود الحربي للمليشيات المتمردة، وهذا يفاقم من العبء الذي تتحمله المجتمعات الهشة وتعريض النساء والأطفال والفتيات إلى ويلات الحرب. واتضح جلياً أنّ نقاعس المجتمع الدولي عن المساهمة في عمليات بناء السلام مع السودان عبر دعم عملية نزع السلاح والتسريح والإدماج يدفع السودان تكلفته حالياً.

إن التفاعلات الزاهنة سوف تدخل إعمالات السياسة المرتبطة بشكل وثيق بما أسماه علماء السياسة "ساحة البازار السياسي" Political Marketplace وأن السياسة المقصودة هنا هي تبادل المنافع والخدمات السياسية والولاء الناشئ من رخص المنافع وجباياتها المالية - أو ما يعرف عند الاقتصاديين بـ Monetized Patronage، مع توظيف العنف بشكل روتيني بهدف تعظيم الغنائم والأسلاب، ولذلك تقوم الحاجة المستمرة إلى إثارة النزاعات والعنف وتوظيفه كرأس مال لجلب الأسلاب. هذا النظام الفوضوي له رعاة ومحاربون ومنافعهم وقد ساد من قبل في منطقة القرن الأفريقي وأصبح نظاماً لرعاية الفوضى الهدامة التي تتحول إلى هياكل مرسومة بمرور الوقت يشرف عليها لوردات الفوضى الهدامة التي تحور دورة

في الحرب في الخرطوم، وتسيطر على مستشفى الأطفال واستخدامه حصرياً لمعالجة جرحاها. وتشهد الولاية انقطاع الخدمات المصرفية والبنكية وإغلاق معظم الأسواق لخوف المواطنين من عمليات السلب والنهب التي تقوم بها الميليشيات والمتفليتين التابعين لها.

أما في ولاية جنوب دارفور، فتعاني الولاية منذ بداية الأحداث في نيسان/أبريل من مهاجمة كل محليات الولاية، وقامت قوات الميليشيات بنهب الأسواق والبنوك وطرد المواطنين من منازلهم والتجنيد الإجباري للأطفال في نيالا عاصمة الولاية، وقامت بنهب مجمع البنوك ونهب الأسواق في المدينة والسيطرة على المستشفيات الحكومية، وكذلك قامت بقطع كل شبكات الاتصال في الولاية التي تعاني من نقص في الخدمات الطبية بسبب سيطرة الميليشيات على معظم المستشفيات الحكومية.

أما في ولاية غرب دارفور، شهدت قيام ميليشيات الدعم السريع بقتل والي الولاية خميس أبكر والتمثيل بجثته، وقامت بالهجوم على مدينة الجنية ونهب كل الأسواق والبنوك ومقرات الشرطة، والسيطرة على المستشفيات الحكومية والخاصة، ونهب جميع أحياء قبيلة المساليت، مما أدى إلى نزوح جميع الأسر إلى قيادة الفرقة 15 مشاة والأحياء المجاورة لها. وغادر معظم أبناء المساليت السودان إلى دولة تشاد المجاورة بالرغم من توقيع اتفاقات مع قيادات الإدارة الأهلية.

ولا يزال هناك انقطاع في الخدمات الطبية وخدمات الاتصالات.

ختاماً، هاجمت الميليشيات في ولاية وسط دارفور في زلنجي مقرات البنوك والأسواق وقامت بتحويل المستشفيات الحكومية والخاصة لثكنات عسكرية ومقر حصري لها وقصف الأحياء مما أدى إلى مقتل وجرح مواطنين عزل وخطف آخرين. وتقوم الميليشيات باغتصاب الفتيات القصر في بعض أحياء المدينة.

أدعو مجلس الأمن إلى الانتباه إلى هذا الخطر المتفرد ونرجو التدخل في لجم تمدد هذا الخطر.

رُفعت الجلسة الساعة 10/25.

العالمي (Global Fund). ويندرج تحت ذلك العدوان الممنهج نهب حوالي 60 من مقرات الأمم المتحدة وتشتمل على مكاتب ومخازن ومستودعات ومواقع وورش عمل واستراحات سكنية، بجانب نهب 230 سيارة تتبع للأمم المتحدة. أليست هذه جرائم ضد المجتمع الدولي تستهدف تعطيل عمل الأمم المتحدة والسلام العالمي؟ هل عقد المجتمع الدولي صلحاً مع بوكو حرام؟ أم مع داعش؟ أم جلس معها على مائدة التفاوض؟ يجب ألا يسمح المجتمع الدولي بنجاح جيل جديد من الإرهاب ضد الدولة بل يتحول إلى "فرانكنشتاين" شيطاني مدجج بالسلاح المتقدم الذي يركز على حوامل إقليمية ومصالح نخب نرجسية وخبيثة تستهدف استئصال ديموغرافيا وطن بأكمله بحجج قميئة لا تصدر إلا من عقل سياسي مصاب بداء العصاب العرقي.

بما أن الأمم المتحدة تهدف إلى تطوير القانون الدولي، فإنني أدعو الدول الأعضاء إلى سنّ قوانين جديدة تحول دون بروز المنظمات المسلحة المحمولة عرقياً لأنها تقضي على سلامة وأمن الدول وتقضي على الجيوش الوطنية الرسمية وتحلّ محلها وتسيطر على السلطة السياسية والموارد، وتضعف المكونات السياسية الحزبية التي هي قوام الديمقراطية التي أضحت مطلباً للشعوب المضامة، بل تلتف على ثوراتها الشعبية لإخمادها بادعاء خدمتها. إن الثورة السودانية أصبحت نمطاً من الوطنية المدنية، وهي أهداف ومطلوبات إصلاح سياسي وقانوني وقضائي وعدلي وليست حكراً على نخب بعينها.

أما عن الموقف الأمني في ولاية شمال دارفور، فقد تأثرت الولاية وشهدت في جميع محلياتها هجوم قوات الدعم السريع على وحدات القوات المسلحة مما أدى إلى نزوح وتشريد المواطنين، وإيقاف الخدمات الأساسية من مراكز صحية ومستشفيات، وحولت المستشفيات في بعض المحليات إلى ثكنات لميليشيات الدعم السريع. أما في عاصمة الولاية الفاشر، فتسيطر الميليشيات على الأحياء الشرقية وقامت بطرد المواطنين من منازلهم وعمل ارتكازات تحد من حركتهم في تلك الأحياء، كما تسعى لتجنيد الشباب والأطفال القصر بمغريات مادية للزج بهم